برلمان بلا نواب!

(عدسة: فادي العاروري)

من يتحمل المسؤولية؟

مجلس تشريعي عاطل عن العمل رغم " وفرة الأعمال "

■ كتب حسام عز الدين

هل هناك من يعمل على تعطيل دور المجلس التشريعي، أم أن المجلس بنوابه وكتلتيه الرئيسيتين وقوائمه هو المسؤول عن شل نفسه؟

لم تكن الإجابة عن هذا السؤال صعبة بالنسبة لبعض النواب، فمنهم من اعتبر أن هناك من يعمل على تعطيل أعمال المجلس لحساب "أجندته الخاصة"، من دون الإشارة إلى هؤلاء بالاسم، ومن النواب من وجه أصابع الاتهام مباشرة إلى الحكومة والرئاسة.

وحسب النظام الداخلي للمجلس التشريعي، نصت المادة الثانية من قانون حقوق وواجبات العضو على أنه "يجب على العضو أن ينتظم في حضور جلسات المجلس، ولجانه التي هو عضو فيها، وفقاً لأحكام النظام الداخلي".

لكن شهوراً عدة مرت لم يحضر خلالها البعض من النواب حتى جلسة واحدة من أعمال المجلس التشريعي.

ليس ذلك فحسب، بل إنه على الرغم من أن دور المجلس التشريعي يتركز على إصدار قوانين وتشريعات، غير أنه لم يستطع، على الرغم من مرور تسعة أشهر على بدء عمله، إقرار أي قانون أو تشريع.

وليس معروفاً في ظل حالة الجمود التي يعيشها المجلس التشريعي، ما إذا كان بإمكانه أن يتعامل مع إعلان الرئيس محمود عباس عن إمكانية التوجه إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، حيث تطالب بعض القوائم البرلمانية بأن تحال مثل هذه الدعوة إلى المجلس التشريعي للنظر فيها، لاسيما أن السؤال المطروح الآن هو: هل سيرضى المجلس التشريعي البقاء خارج الحلبة؟!

٢٧ متغيباً بلا عذر!

وفي المحاولة الأخيرة لعقد جلسة للمجلس، كان من المفترض أن تبحث دعوة الرئيس هذه، غير أنه تغيب ٢٧ عضواً من دون إبداء أي عذر، وهو الأمر الذي تسبب بإلغاء الجلسة وإرجائها إلى إشعارٍ آخر، بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، وبخاصة أن هناك حوالي ١٥ نائباً كانوا توجهوا لأداء مناسك الحج. وأعلنت رئاسة المجلس أنها ستوجه رسائل لمن تغيبوا "من دون عذر" عن أعمال الجلسة الأخيرة للمجلس، تطالبهم فيها بتبيان أسباب الغياب، وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى.

وكان أشد ما قيل من النواب حول الوضع الراهن للمجلس التشريعي، ما أشار إليه النائب عن كتلة "البديل" بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب، في الجلسة ما قبل الأخيرة التي لم يكتب لها النجاح بسبب تغيب نواب كتلة الإصلاح والتغيير، حينما قال "عار أن يبحث مصير الشعب الفلسطيني في عواصم العالم، ولا يطرح داخل أروقة المجلس". من جانبها، طالبت النائب حنان عشراوي، من قائمة "الطريق الثالث"، النواب بـ "الرحيل" إذا لم يتمكنوا من بحث هموم وقضايا ناخبيهم. وقالت: لنا دور مهم في الرقابة والمساءلة والتشريع، وإن لم نتمكن من ذلك فما جدوى بقائنا؟

تهميش دور المجلس

وألقى الصراع على السلطة ما بين حركتي "فتح" و"حماس" بظلاله الواضحة على عمل المجلس التشريعي، لدرجة أن الحوار الفلسطيني الداخلي، وعلى الرغم من أن رصاصة انطلاقته الأولى أطلقها رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، فإن المجلس استثني منه، وأصبح أعضاء المجلس آخر من يعلم عن نتائج الحوار. وقد تكون الاستقالالية التي يتمتع بها النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، كونه وصل إلى "التشريعي" تحت مسمى "مستقل" وإن دعم من قبل "حماس"، هي التي دفعته لتوجيه أصبع الاتهام نحو الحكومة أولاً، وكذلك الرئاسة، "بكل أريحية".

وبحسب خريشة، فإن المجلس "يُعطل" من قبل الحكومة والرئاسة، كون المؤسستين لا ترغبان في أن يقوم "التشريعي" بدوره الطبيعي.

وأوضح خريشة أن "الحكومة لا تستجيب لطلبات ورسائل المجلس التشريعي، التي بعثناها لها أكثر من مرة، سواء للاستماع لأي من الوزراء أم لرئيس الوزراء".

وأضاف "كما أن الرئاسة تجاهلت المجلس التشريعي في أكثر من مناسبة، ومنها على سبيل المثال أنه لم تتم دعوة المجلس للمشاركة في حفل تأبين الرئيس ياسر عرفات في الذكرى الثانية لرحيله".

وقال خريشة: المجلس التشريعي كان أول المؤسسات الفلسطينية التي دعت لبدء الحوار الفلسطيني، من خلال رئيس المجلس، لكن ما جرى أن المجلس تم استثناؤه من غالبية جلسات الحوار التي عقدت؛ سواء في مقر الرئيس محمود عباس في رام الله، أم في قطاع غزة.

"لا حول ولا قوة" للكتل الصغيرة!

وإذا كان ما قاله خريشة ينطوي على الكثير من الصحة، فإن عدم قدرة المجلس التشريعي على "النجاح" في عقد جلستين أو ثلاث جلسات في أقل من شهرين، تظهر أن العلة قد تكون أيضاً في النواب أنفسهم، مثلما قال النائب عن قائمة "البديل"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، الذي أوضح أن "النواب كافة يتحملون المسؤولية".

واعتبر عبد الكريم أن السبب الرئيسي لتعطيل أعمال المجلس هو "المواقف التي تتخذها كتلتا "فتح" و"حماس"".

وفي حين دعا عبد الكريم إلى وضع حد لحالة "تعطيل المجلس"، فقد نوه إلى أن الكتل البرلمانية الأخرى "ليست لها القوة العددية القادرة على التأثير، بصرف النظر عن مواقف الكتلتين الكبيرتين".

وأكد أن "تحكم كتلتي "فتح" و"حماس" بعقد أو عدم عقد جلسات المجلس، أحد الأسباب التي تدفع في حال استمرار الوضع على حاله باتجاه "تأييد فكرة إجراء انتخابات جديدة للخروج من حالة الشلل التي يعاني منها المجلس".

هل السبب فني؟

وكانت رئاسة المجلس التشريعي أعلنت أكثر من مرة أن سبب تعطيل أعمال المجلس إنما يعود بالدرجة الأولى إلى إضراب الموظفين العموميين، ومنهم موظفو المجلس، الأمر الذي يحول دون الإعداد للجلسة، وبخاصة عملية الربط الإلكتروني من خلال نظام "الفيديو كونفرنس" ما بين غزة ورام الله.

وفي هذه السياق، نددت رئاسة المجلس بتعرض المسؤول عن عملية الربط الإلكتروني يزيد عناية للتهديد بالقتل في حال قام بعملية الربط بين قاعتي المجلس بنظام "الفيديو كونفرنس". وكان مثل هذا التهديد قد نفذ لدى قيام مجهولين بإحراق سيارة عناية، ومن ثم تهديده مجدداً بقتله وأولاده في حال لم يلتزم بالإضراب! وحمل النائب الثاني لرئيس المجلس "جهات ما" المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس، إلا أنه لم يحدد هوية هذه الجهات، مكتفياً بالقول "هذه الجهات معروفة للجميع"!

واعتبرت النائب عن كتلة الشهيد أبو علي مصطفى، خالدة جرار، أن سبب تعطيل المجلس التشريعي إنما يعود بالأساس إلى أسباب داخلية، إضافة إلى حالة التنافس بين "فتح" و"حماس".

وقالت: أول شيء، المجلس التشريعي عاطل عن العمل لأن هناك عدداً من النواب لم يحضروا لغاية الآن سوى جلسة أو جلستين، وهم على الدوام خارج البلاد. وأشارت جرار إلى إشكالية الربط التلفزيوني، وقالت: إذا أردنا عقد اجتماعات للجان نحتاج إلى الربط التلفزيوني، والموظفون مضربون، ونحن كنواب نحترم إضراب الموظفين.

تبادل اتهامات

وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية الربط الإلكتروني في آخر جلستين، تمت بنجاح، غير أن عدداً كبيراً من النواب أنفسهم تغيبوا عن الجلستين.

وظهر تأثير "فتح" و"حماس" على تعطيل أعمال المجلس التشريعي بشكل واضح، في المحاولتين الأخيرتين لعقد جلسة عادية للمجلس في الشهرين الماضي والحالي.

فقد أعلن نواب كتلة "فتح" انسحابهم من الجلسة التي عقدت أواسط الشهر الماضي احتجاجاً على إسقاط بند الاستماع لرئيس الوزراء من جدول الأعمال، وبسبب انسحابهم ألغيت الجلسة لعدم اكتمال النصاب القانوني.

وبعد أكثر من أسبوعين، مع بداية كانون الأول الجاري، ألغيت جلسة أخرى بسبب تغيب عدد كبير من نواب كتلة الإصلاح والتغيير، بعد أن ضمنت كتلة "فتح" إدراج البند المخصص لمساءلة رئيس الوزراء ضمن جدول الأعمال.

وتبادلت كتلتا "فتح" و"حماس" الاتهامات بتحميل المسؤولية لبعضهما البعض، ففي حين أشار رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عزام الأحمد إلى أن تعطيل الجلسة الأخيرة "إنما هو امتداد لطريقة الإدارة السيئة للمجلس من قبل كتلة الإصلاح والتغيير منذ الانتخابات التشريعية"، نفى النائب أيمن دراغمة من كتلة الإصلاح والتغيير أن يكون نواب الكتلة تغيبوا عن الجلسة الأخيرة "عن قصد".

واتهم الأحمد حركة "حماس" بمحاولة "الاستئثار بالمؤسسات الفلسطينية، ومنها المجلس التشريعي، وكأنها مؤسسات تابعة لحركة "حماس"، وليست مؤسسات عامة تمثل الشعب الفلسطيني بشكل عام".

إلا أن نواب "حماس" يعتبرون أن السبب الرئيسي لتعطيل أعمال المجلس يعود بالأساس إلى اعتقال قوات الاحتلال لرئيس المجلس ونوابه، إضافة إلى إضراب الموظفين.

وقال دراغمة "لم يتغيب نواب الإصلاح والتغيير فقط، بل هناك نواب من قوائم أخرى تغيبوا لانشغالهم في قضايا برلمانية".

من جانبه، قال الأحمد "كانت لدينا معلومات قبل موعد الجلسة بأن نواب الإصلاح والتغيير لن يحضروا أعمال الجلسة، لأن بند مساءلة رئيس الوزراء أضيف إلى جدول الأعمال".

بدوره، قال دراغمة "هذا ليس صحيحاً، ولم يجرِ أن وزع أي تعميم على نواب الكتلة بالتغيب عن أعمال الجلسة الأخيرة".